

Distr.: General
27 February 2014
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٤ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل طيه التقرير الشهري الخامس للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية المقدم عملاً بأحكام الفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣) (انظر المرفق). وتتضمن هذه الرسالة المعلومات التي طلب المجلس في ذلك القرار تقديمها بشأن الأنشطة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في الفترة الممتدة ما بين ٢١ كانون الثاني/يناير و ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٤ فيما يتعلق بتنفيذ القرار.

مقدمة

في القرارين المؤرخين ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ (EC-M-33/DEC.1) و ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ (EC-M-34/DEC.1)، حدّد المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية مجموعة من الآجال المتوسطة وموعداً نهائياً لإزالة برنامج الجمهورية العربية السورية للأسلحة الكيميائية. وشملت الآجال المتوسطة مواعيد لتدمير معدات إنتاج الأسلحة الكيميائية ومعدات خلطها وتعبئتها، والذخائر الكيميائية غير المعبأة، والحاويات التي بها متبقيات من عامل الخردل، والمعالم والمباني المتخصصة المتصلة بمرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية. وشملت الآجال المتوسطة أيضاً إزالة مواد الأسلحة الكيميائية من الجمهورية العربية السورية من أجل تدميرها خارج البلد، وتدمير الإيزوبروبانول داخل البلد.

وقد أوفت الجمهورية العربية السورية بالآجال الأولية، بما في ذلك التدمير الوظيفي لقدرتها على إنتاج ذخائر الأسلحة الكيميائية وخلطها وتعبئتها، وتدمير جميع الذخائر الكيميائية غير المعبأة. ودمرت ما لديها من مرافق الإنتاج المتنقلة والمعدات المتخصصة والمعالم الخاصة في عدد من مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية. وإضافة إلى ذلك، أحرزت الجمهورية



العربية السورية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، تقدما كبيرا في تدمير الإيزوبروبانول داخل البلد.

ولم يتم الوفاء بأجلين متوسطين، هما ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ و ٥ شباط/فبراير ٢٠١٤، لإزالة مواد الأسلحة الكيميائية من الجمهورية العربية السورية من أجل تدميرها خارج البلد. ونتيجة لذلك، تأخرت عملية إزالة برنامج الجمهورية العربية السورية للأسلحة الكيميائية عن الموعد المحدد لها. وهذا التأخير لا يتعذر تداركه. غير أنه يقتضي أن تقوم الجمهورية العربية السورية بتسريع وتكثيف جهودها، على أساس الاضطلاع بعمليات نقل للمواد الكيميائية تكون حسنة في توقيتها وقابلة للتنبؤ بها وتقوم على الحجم.

الأنشطة الرامية إلى إزالة برنامج الجمهورية العربية السورية للأسلحة الكيميائية

خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، واصلت البعثة المشتركة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة لإزالة برنامج الجمهورية العربية السورية للأسلحة الكيميائية (البعثة المشتركة) عملها مع الدول الأعضاء لكفالة أن يكون لدى الجمهورية العربية السورية ما يلزمها من معدات ومواد للوفاء بالتزاماتها. وقدمت البعثة المشتركة المساعدة للجمهورية العربية السورية في تخطيطها وتنفيذها للأنشطة التحضيرية في دمشق واللاذقية وفي مواقع الأسلحة الكيميائية. وواصلت البعثة المشتركة رصد التقدم فيما يتعلق بإزالة برنامج الجمهورية العربية السورية للأسلحة الكيميائية، والتحقق من هذا التقدم وتقييمه.

ووضعت الجمهورية العربية السورية غالبية معدات التعبئة والتحميل في أماكن محددة مسبقاً في مواقع محددة. ونتيجة اختبار أجرته البعثة المشتركة على حاويات تنقل بها مواد كيميائية سائلة من أجل التحقق من الامتثال للمعايير الدولية لمناولة البضائع الخطرة، أُشير على الجمهورية العربية السورية بأن تصب مواد كيميائية معينة في براميل جديدة توفرها الدول الأعضاء. وسوف يفيد ذلك في التخفيف من خطر وقوع الحوادث وحالات الانسكاب أثناء النقل. وقد اتخذت الجمهورية العربية السورية إجراءات تبعا لذلك. وقامت، بناء على المشورة التي أسدتها إليها البعثة المشتركة وفي إطار جهودها لتسريع الأنشطة، بعمليات نقل داخلية لتجميع المواد الكيميائية في مواقع أقل عدداً وفي حالة واحدة لزيادة تأمين المواد الكيميائية المخزونة في موقع أفيد بأنه معرض لخطر هجوم على أيدي جماعات المعارضة المسلحة.

وبناء على قرار اتخذته المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ بخصوص تدمير الإيزوبروبانول داخل البلد، قامت الجمهورية العربية السورية بتدمير الجزء الأعظم من هذه المادة الكيميائية على مدى فترة مدتها أربعة أيام في أوائل شباط/فبراير ٢٠١٤. وقد تحقق موظفو البعثة المشتركة من ذلك. وتخزن النسبة المتبقية القليلة المتبقية في موقع يتعذر الوصول إليه حالياً بسبب الوضع الأمني. ومن المقرر أن تدمرها الجمهورية العربية السورية وأن تتحقق البعثة المشتركة من ذلك ما أن يتأتى الوصول إلى الموقع.

وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير و ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٤، قامت الجمهورية العربية السورية بعمليات لنقل مواد الأسلحة الكيميائية من عدد من المواقع إلى ميناء اللاذقية. وجرى تجهيز المواد في الميناء وقام بتحميلها على متن سفن شحن موظفون سوريون تلقوا تدريباً مناسباً لهذا الغرض. وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، لم تسمح الحالة الأمنية السائدة بقيام البعثة المشتركة بعمليات تحقق في المواقع التي كانت ستنتقل منها المواد الكيميائية، غير أنه تم القيام بعمليات تحقق من بعد باستخدام أجهزة المراقبة بالكاميرات. وفي ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٤، أجرى موظفو البعثة المشتركة تحققات عينياً في المواقع التي هي مصدر المواد قبل عملية النقل. وفي كلا التاريخين، قامت البعثة المشتركة بعمليات تحقق قبل تحميل الحاويات في الميناء. ولا تزال سفن الشحن في المياه الدولية في انتظار عمليات نقل إضافية، ترافقها حراسة بحرية وفرتها الدول الأعضاء المشاركة.

و لم تشهد الفترة التي يغطيها هذا التقرير أي عمليات نقل أخرى لمواد كيميائية. وكررت الجمهورية العربية السورية الإعراب عن اعتزامها إنجاز الإزالة التامة لموادها الكيميائية لغرض تدميرها، على نحو ما قرره المجلس التنفيذي. وبناء على الطلب، وبتشاور وثيق مع المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والبعثة المشتركة، أعدت الجمهورية العربية السورية خطة متسلسلة بشأن عمليات النقل المقبلة. وبعد مناقشات مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والبعثة المشتركة، أعادت الجمهورية العربية السورية في وقت لاحق تقديم الخطة مع جدول زمني منقح.

وتلح الجمهورية العربية السورية على الحاجة إلى بعض الأصول الأمنية الإضافية التي تعتبرها ضرورية لكفالة أمن عملية النقل داخل البلد. وتشمل ما يسمى الأغلفة المصفحة التي اقتنتها الجمهورية العربية السورية محلياً بتمويل قدمته البعثة المشتركة من الصندوق الاستئماني للأمم المتحدة. والغرض من اقتناء هذه الأغلفة هو حماية الحاويات التي تنقل بها مواد كيميائية معينة أثناء نقلها إلى اللاذقية. وقد أصبحت الدفعة الأولى منها متاحة الآن وسوف يتم تسليم

الباقي خلال شهر شباط/فبراير. وتشمل أيضا أصولا أمنية أخرى حددتها الجمهورية العربية السورية باعتبارها ضرورية لعمليات نقل أخرى من قبيل أجهزة كشف المتفجرات والوسائط الإلكترونية المضادة. ومفهوم أن هذه المسألة يجري حلها على أساس ثنائي.

وخلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير، واصلت المنظمة الخاصة للبعثة المشتركة عملها مع الجمهورية العربية السورية وغيرها من الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وظلت على اتصال منتظم معي ومع المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لكفالة التنسيق الوثيق بين البعثة المشتركة ومقر منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومقر الأمم المتحدة.

وواصلت البعثة المشتركة أنشطة الاتصال والتنسيق التي تقوم بها انطلاقا من مكاتبها في دمشق واللاذقية ونيويورك ونيقوسيا. ففي دمشق، واصل موظفو البعثة المشتركة عقد اجتماعات يومية مع السلطات السورية تركز على تسريع عمليات النقل البري، ورافق مفتشون نظراء سوريين إلى مواقع شتى للتحقق من التقدم وتقييمه. وفي اللاذقية، عملت البعثة المشتركة مع سلطات الميناء لتحسين مدى الاستعداد لتلقي المواد الكيميائية وتجهيزها بسرعة ولزيادة تعزيز قدرات الاستجابة الطارئة. وفي نيويورك، بقيت البعثة المشتركة على اتصال منتظم مع الدول الأعضاء، كما عملت مع الكيانات المعنية في الأمانة العامة للأمم المتحدة لكفالة الاتساق والتنسيق مع الأمم المتحدة. وفي نيقوسيا، واصلت البعثة المشتركة تيسير تبادل المعلومات والتنسيق مع شركاء فرقة العمل البحرية بشأن المسائل البحرية ذات الصلة.

وواصلت البعثة المشتركة عملها مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية لتقييم المخاطر البيئية والمخاطر الصحية التي ترتبط بهذه الأنشطة ولتقديم المشورة في الوقت المناسب للسلطات السورية بشأن التدابير المناسبة للتخفيف من الآثار المترتبة عليها. وقام خبراء من برنامج البيئة ومن منظمة الصحة العالمية بزيارة اللاذقية لمناقشة تلك التدابير مع السلطات المحلية. وتقوم منظمة الصحة العالمية، بالتشاور الوثيق مع البعثة المشتركة، بتنظيم دورات تدريبية وتقديم معدات لتعزيز قدرة مرافق الرعاية الصحية المحلية على التصدي لأي حادث يحتمل أن يقع خلال إزالة المواد الكيميائية.

ومثلما أفيد، ظلت الحالة الأمنية داخل الجمهورية العربية السورية هشة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد أفادت السلطات السورية بوقوع محاولتين للهجوم على قوافل تنقل مواد كيميائية في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وإضافة إلى ذلك، أشارت السلطات السورية إلى أن استمرار الأعمال العسكرية جعل الوصول إلى موقعين أمرا متعذرا خلال معظم الفترة المشمولة بالتقرير، ما أضر تدمير الكميات الأخيرة من الإيزوبروبانول داخل

البلد، وحال دون القيام ببعض الأنشطة الهادفة إلى تجميع المواد الكيميائية في عدد أقل من المواقع، ومنع القيام بالتحقق العيني من المواد الكيميائية قبل نقلها في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

ويظل أمن البعثة المشتركة في نهاية المطاف مسؤولية الجمهورية العربية السورية. بيد أن البعثة المشتركة تقوم باستمرار بتقييم الحالة الأمنية لتحديد التهديدات وللتخفيف من المخاطر المحدقة بموظفيها وأصولها. وردا على تهديدات تلقتها البعثة المشتركة، واصلت البعثة تعزيز إجراءاتها في مجال السلامة والأمن ونفذت تدابير أمنية إضافية لحماية جميع موظفيها الموجودين داخل الجمهورية العربية السورية.

ووفقا للفقرة ٩ من قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣)، وقعت الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وحكومة الجمهورية العربية السورية اتفاقا ثلاثيا بشأن مركز البعثة في ٥ شباط/فبراير ٢٠١٤. وتم أيضا في نفس اليوم التوقيع على مذكرة تفاهم لتقديم الخدمات الطبية بعد أن تم الاتفاق على نص المذكرة سابقا.

خاتمة

تمر عملية إزالة برنامج الجمهورية العربية السورية للأسلحة الكيميائية بمنعطف حاسم. فقد أحرز تقدم ملحوظ خلال الأشهر الأخيرة في تدمير المعدات الحيوية والمعالم الخاصة في عدد من مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية، إضافة إلى الذخائر الكيميائية غير المعبأة. ونتيجة لذلك، عطلت قدرات الجمهورية العربية السورية لإنتاج الأسلحة الكيميائية وخطها وتعبئتها.

ويواصل المجتمع الدولي دعمه لعملية إزالة برنامج الجمهورية العربية السورية المعلن للأسلحة الكيميائية بطريقة مباشرة ومن خلال التمويل السخي المقدم من الصندوق الاستئماني للأمم المتحدة والصندوق الاستئماني لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، عبر تقديم كميات كبيرة من المواد والمعدات، وعن طريق نشر وجود بحري كبير في شرقي البحر الأبيض المتوسط. وهذه العمليات يجري تنفيذها بتكبد نفقات كبيرة وتظل برهانا واضحا على التزام المجتمع الدولي بإزالة برنامج الجمهورية العربية السورية للأسلحة الكيميائية.

وفي حين تم إحراز تقدم في ظل ظروف صعبة فإنه لا شك أن الجمهورية العربية السورية يجب عليها أن تكثف أكثر جهودها وتزيد من وتيرتها في سبيل التخلص من برنامجها للأسلحة الكيميائية بكامله بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وفي هذا الصدد، أنتظر الآن من الجمهورية العربية السورية أن تفي بالتزامها بنقل مواد الأسلحة الكيميائية بطريقة منهجية

متسقة قائمة على الحجم من جميع المواقع المتبقية إلى الميناء التي ستنتقل منه إلى خارج البلد لتدميرها هناك.

وأود أن أكرر الإعراب عن امتناني لجميع الدول الأعضاء التي قامت بتوفير التمويل الضروري والأصول اللازمة للنهوض بعملية إزالة برنامج الجمهورية العربية السورية للأسلحة الكيميائية. وإني لممتن أيضا للمنسقة الخاصة والموظفي البعثة المشتركة لما يقومون به من عمل في ظل ظروف خطيرة وصعبة داخل الجمهورية العربية السورية.

وأرجو ممتنا التعجيل بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة وعلى مرفقها.

(توقيع) بان كي - مون

رسالة مؤرخة ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام من المدير العام
لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية

يشرفني أن أرسل إليكم تقريرني الصادر بالعنوان "التقدم المحرز في إزالة برنامج الأسلحة الكيميائية السوري" الذي أُعدّ وفقا للأحكام ذات الصلة الواردة في قرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية EC-M-33/DEC.1، وفي قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣) وكلاهما مؤرخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، من أجل إحالته إلى مجلس الأمن (انظر الضميمة). ويشمل تقريرني الفترة الممتدة من ٢٣ كانون الثاني/يناير إلى ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٤، وهو يشمل أيضا متطلبات تقديم التقارير المنصوص عليها في قرار المجلس EC-M-34/DEC.1 المؤرخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

(توقيع) أحمد أزومجو

[الأصل: بالإسبانية والإنكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية]

التقدم المحرز في إزالة برنامج الأسلحة الكيميائية السوري

١ - تقدم الأمانة الفنية ("الأمانة") إلى المجلس التنفيذي ("المجلس")، وفقاً للفقرة الفرعية ٢ (و) من القرار الذي اتخذته المجلس في اجتماعه الثالث والثلاثين (الوثيقة EC-M-33/DEC.1 المؤرخة بـ ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣)، تقريراً شهرياً عن تنفيذ ذلك القرار. ويُقدّم تقرير الأمانة أيضاً إلى مجلس الأمن عن طريق الأمين العام، وفقاً للفقرة ١٢ من القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وهذا خامس تقرير شهري في هذا الشأن.

٢ - واعتمد المجلس خلال اجتماعه الرابع والثلاثين قراراً عنوانه "المتطلبات المفصلة لتدمير الأسلحة الكيميائية السورية ومرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية السورية" (الوثيقة EC-M-34/DEC.1 المؤرخة بـ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣). وقرر المجلس في الفقرة ٢٢ من هذا القرار أنه يتعين على الأمانة أن تقدم تقارير عن تنفيذها هذا القرار "باقتراح مع التقارير المطلوب منها تقديمها بموجب الفقرة الفرعية ٢ (و) من قرار المجلس EC-M-33/DEC.1".

٣ - وعليه يُقدم هذا التقرير وفقاً لقراري المجلس الآنفي الذكر، وهو يتضمن معلومات عن تنفيذها خلال الفترة الممتدة من ٢٣ كانون الثاني/يناير إلى ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٤^(١).

التقدم الذي أحرزته الجمهورية العربية السورية في الوفاء بمتطلبات القرارين EC-M-33/DEC.1 و EC-M-34/DEC.1

٤ - تقضي الفقرة الفرعية ١ (ج) من القرار EC-M-33/DEC.1، بأن تُتَمَّ الجمهورية العربية السورية إزالة جميع مواد الأسلحة الكيميائية ومعداتها خلال النصف الأول من عام ٢٠١٤. وتحدّد في الفقرتين ٢ و ٣ من القرار EC-M-34/DEC.1 تواريخ وسيطة لإتمام نقل الأسلحة الكيميائية السورية وتدميرها قبل إزالتها إزالة تامة في النصف الأول من

(١) يأخذ هذا التقرير بعين الاعتبار المعلومات المتعلقة بالصيغة المعدلة من الإطار الزمني فيما يخص نقل جميع المواد الكيميائية التي قدمتها الجمهورية العربية السورية إلى المدير العام في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٤.

عام ٢٠١٤. ويُبيّن أدناه ما أحرزته الجمهورية العربية السورية من تقدم في الوفاء بهذه الالتزامات خلال الفترة المفاد عنها:

(أ) عملاً بالفقرتين الفرعيتين ٢ (أ) '٢' و '٣' من الوثيقة EC-M-34.DEC.1، كان يتعين أن تكون جميع المواد الكيميائية الواردة قائمة بها في هاتين الفقرتين الفرعيتين قد نُقلت من أراضي الجمهورية العربية السورية بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ و ٥ شباط/فبراير ٢٠١٤، على التوالي. بيد أنه تعذر التقيد بهذين الأجلين. وفي هذا الصدد، شجع المدير العام السلطات السورية على تقديم إطار زمني لتسريع نقل تلك المواد الكيميائية. وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير و ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٤، نُقلت إلى ميناء الشحن في اللاذقية شحنات إضافية محدودة من المواد الكيميائية ذات الأولوية، فحُمِلت على متن السفينتين الدائريّة والنرويجيّة، فنقلت بذلك ٤,٥ في المائة من مواد الأولوية ١ الكيميائية من الجمهورية العربية السورية، وباحتساب تدمير بعض المواد الكيميائية داخل الجمهورية العربية السورية كما هو مبين في الفقرة الفرعية ٤ (د) أدناه، فذلك يعني أن ما مجموعه ١٧,٢ في المائة من المواد ذات الأولوية الكيميائية إما دمرت أو نُقلت؛

(ب) واستجابة لطلب المدير العام، قدمت السلطات السورية في ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٤ إطاراً زمنياً لنقل المواد الكيميائية خارج أراضي الجمهورية العربية السورية. ويقدر في هذا الإطار الزمني، الذي يشمل إجراء ما مجموعه ٣١ من عمليات النقل المتتابعة للمواد الكيميائية من مرافق تخزينها إلى ميناء شحنها، أن عمليات النقل التام ستستغرق زهاء ١٠٠ يوم، وستنجز بمتم أيار/مايو ٢٠١٤. وقد نوقش الإطار الزمني يومي ١٣ و ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٤ في إطار فريق التخطيط التشغيلي الذي أعد خطة بديلة تتوقع إمكانية نقل المواد الكيميائية بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠١٤، مع مراعاة الشواغل السورية في ما يتعلق بالأمن وتوفر المعدات والعاملين. وقد شجع المدير العام السلطات السورية على النظر بجدية في هذه الخطة البديلة. وفي رسالة وردت في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٤ من رئيس الهيئة الوطنية السورية، نائب وزير الخارجية، السيد فيصل مقداد، ذُكر أن الجمهورية العربية السورية بصدد مراجعة الإطار الزمني الذي قدمته وستسعى إلى تقليصه قدر الإمكان. وفي ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٤، قدمت الجمهورية العربية السورية صيغة معدلة من الإطار الزمني. ووفقاً لهذه الصيغة المعدلة، تسعى الجمهورية العربية السورية إلى إتمام نقل جميع المواد الكيميائية من أراضيها بحلول ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤، عدا المواد الكيميائية التي توجد في مرافق يتعذر الوصول إليها حالياً. ويمكن نقل هذه المواد كلما كانت الظروف مواتية لنقلها من تلك المواقع، بيد أن نقلها يتوقع أن يتم في كل الأحوال بحلول ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٤، وفقاً للصيغة المعدلة من الإطار الزمني؛

(ج) ووفقا للفقرة الفرعية ٢ (ب) من الوثيقة EC-M-34/DEC.1، يُطلب من الجمهورية العربية السورية أن تدمر جميع مرافق إنتاج أسلحتها الكيميائية بحلول ١٥ آذار/مارس ٢٠١٤. وعلى النحو المفاد به سلفا، فقد أُعلن في المجموع عن ٢٦ مرفقا من مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية. وبحلول نهاية التاريخ المشمول بهذا التقرير، دُمّرت من بين المرافق الـ ٢٦ هذه ثماني وحدات متحركة وتم التحقق من تدميرها؛ ودُمّرت جميع المباني والمعدات المتخصصة المعلن عنها بمرفق واحد وتم التحقق من تدميرها؛ ودُمّرت في أربعة مرافق جميع المباني والمعدات المتخصصة/والعادية المعلن عنها بيد أن التحقق منها لم يجر بعد؛ وفي ١٣ مرفقا ما يزال يتعين تدمير المعدات العادية و/أو المباني المتخصصة/العادية والتحقق من تدميرها؛

(د) قضت الفقرة ٩ من الوثيقة EC-M-34/DEC.1 بأن تقدم الجمهورية العربية السورية إلى المجلس في موعد أقصاه ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ خططها لتدمير الإيزوبروبانول ورواسب عامل الخردل المتبقية في الحاويات التي كانت تحوي عامل الخردل في السابق، في أراضيها، لكي ينظر فيها المجلس في أجل أقصاه ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وأخذ المجلس علما بالخطة (الوثيقة EC-M-38/P/NAT.1 المؤرخة بـ ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤) خلال اجتماعه الثامن والثلاثين في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، واعتمد خلال هذا الاجتماع قرار بشأن تدابير التحقق في ما يخص تدمير الإيزوبروبانول (الوثيقة EC-M-38/DEC.2 المؤرخة بـ ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤). وفي ٦ شباط/فبراير ٢٠١٤، قدمت السلطات السورية تعديلا للإعلان الأولي لتصحيح مقدار الإيزوبروبانول المعلن عنه. وفي ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٤، قدمت السلطات السورية إلى الأمانة معلومات عن تدمير ٩٣ في المائة من الكمية المعلن عنها من الإيزوبروبانول. وأشارت الجمهورية العربية السورية في تقريرها الشهري (الوثيقة EC-M-39/P/NAT.1 المؤرخة بـ ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٤) إلى أن الكميات المتبقية من الإيزوبروبانول ستدمر حالما تسمح الظروف بالوصول إلى مرفق التخزين؛

(هـ) تقضي الفقرة ١٩ من القرار EC-M-34/DEC.1 بأن تقدم الجمهورية العربية السورية إلى المجلس تقريرا شهريا عما يجري في أراضيها من أنشطة متصلة بتدمير الأسلحة الكيميائية ومرافق إنتاجها. وقُدّم إلى الأمانة ثالث تقرير عن هذه الأنشطة في ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ وأُتيح للمجلس (EC-M-39/P/NAT.1).

٥ - تقضي الفقرة الفرعية ١ (هـ) من القرار EC-M-33/DEC.1 والفقرة ٧ من القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، بأن تتعاون الجمهورية العربية السورية بالتعاون التام في جميع جوانب تنفيذ هذين القرارين. وثابتت السلطات السورية على تعاونها التعاون اللازم مع البعثة المشتركة بين المنظمة والأمم المتحدة في الجمهورية العربية السورية ("البعثة المشتركة") في أداء أنشطتها خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. وفي ٥ شباط/فبراير ٢٠١٤، أبرمت المنظمة والأمم المتحدة اتفاقاً بشأن مركز البعثة المشتركة مع الحكومة السورية كما يقضي به قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢١١٨ (٢٠١٣). وبالإضافة إلى ذلك، وقّعت في الآن ذاته مذكرة تفاهم من أجل توفير الخدمات الطبية وخدمات الإخلاء الطبي في حالات الطوارئ.

الأنشطة التي نفذتها الأمانة في ما يتعلق بالجمهورية العربية السورية

٦ - استمرّ التعاون الفعّال مع الأمم المتحدة في سياق البعثة المشتركة بفضل التنسيق الوثيق بين المنظمين وبين المكاتب في نيويورك، ولاهاي، وقبرص، ودمشق. وبحلول تاريخ نهاية الفترة المشمولة بهذا التقرير، كان قد أوفد في إطار البعثة المشتركة إلى دمشق واللاذقية ١٦ موظفاً من موظفي المنظمة، وموظف مسؤول عن الإمداد اللوجستي في بيروت.

٧ - وتحدث المدير العام بانتظام إلى المنسقة الخاصة للبعثة المشتركة، السيدة سيغريد كاخ، التي قدمت عرضاً وجيزاً إلى الدول الأطراف في مقر المنظمة يوم ٧ شباط/فبراير ٢٠١٤. وواصل المدير العام لقاءاته بممثلين سامين من الدول الأطراف التي تعرض استضافة مرفق من مرافق التدمير، أو توفر بشكل آخر المساعدة في النقل أو التدمير، كما ثابر على الاتصال بانتظام بموظفين سامين من حكومة الجمهورية العربية السورية. والتقى المدير العام في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٤ بوفد زائر من الجمهورية العربية السورية. وواصلت الأمانة تزويد الدول الأطراف في لاهاي أسبوعياً بالمعلومات عن هذا الشأن.

٨ - وتحققت البعثة المشتركة من تغليف وتحميل المواد الكيميائية قبل نقلها إلى ميناء الشحن في اللاذقية. وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، تعذر لأسباب أمنية حضور المفتشين في مرافق التخزين المعنية فأجري بدل ذلك التحقق عن بعد، ثم أجري جرد كامل في الميناء. وأمكن للمفتشين الحضور خلال شحنة ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٤. وشملت الأنشطة التي أجريت في مرافق التخزين المعنية التحقق من المواد الكيميائية بالمقارنة بالإعلان الأولي، وجرّد المواد الكيميائية التي تمت تعبئتها في كل حاوية من حاويات الشحن، وأخذ عينات على أساس عشوائي، ووضع أختام على الحاويات. وفحصت وثائق الجرد الخاصة بكل حاوية من حاويات الشحن، وعند وصول الحاويات إلى اللاذقية، وتم التأكد من سلامة الأختام التي وضعت عليها والتحقق على أساس عشوائي من محتوياتها. وبعد أن حُمّلت الحاويات بأمان

على متن السفينتين، عادت السفينتان إلى المياه الدولية، حيث ستنتظران، إلى جانب سفن المرافقة البحرية، إيصال المزيد من المواد الكيميائية إلى اللاذقية.

٩ - وأجرت البعثة المشتركة أيضا عمليات تفتيش في عدة مرافق لتخزين الأسلحة الكيميائية للتحقق من قيام العاملين السوريين بتدمير الإيزوبروبانول كما أُفيد به في الفقرة ٤ (د) أعلاه. وبحلول نهاية تاريخ الفترة المشمولة بهذا التقرير، تم التحقق من تدمير ٩٣ في المائة من مجموع الكمية المعلن عنها من الإيزوبروبانول وفقا لتدابير التحقق المضمّنة في الوثيقة EC-M-38/DEC.2. وبالإضافة إلى ذلك، تحققت البعثة المشتركة من تدمير ٨٧ في المائة من الحاويات التي كانت تحوي فيما سبق عامل الخردل. أما ما تبقى من كمية الإيزوبروبانول والحاويات فتوجد في أماكن يُقدر حاليا أنه يتعذر الوصول إليها لأسباب أمنية. وتم التحقق أيضا من تفريغ بعض المواد الكيميائية في حاويات تخزين جديدة صالحة لنقلها في عدة مرافق لتخزين الأسلحة الكيميائية تحضيرا لنقلها إلى ميناء الشحن.

١٠ - وشارك ممثلون من الأمانة يوم ٦ شباط/فبراير ٢٠١٤ في اجتماع تحضيري في ميناء دجويلا تاورو الإيطالي حيث ستنقل المواد الكيميائية من سفينة الشحن الدائرية لتحمل فوق سفينة MV Cape Ray الأمريكية لتدميرها في آخر المطاف. وعقدت في الميناء أيضا مناقشات مع ممثلي الوكالات المحلية المشاركة في العملية ومع ممثلين من إيطاليا والدانمرك والولايات المتحدة الأمريكية.

١١ - وإثر عملية استدراج عروض صارمة، أعلن المدير العام في ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٤ أن عقود نقل ومعالجة المواد الكيميائية الخطرة وغير الخطرة، العضوية وغير العضوية، وصيبيها والمواد المتصلة بها، والتخلص منها في ما يتعلق بتدمير الأسلحة الكيميائية السورية قد رست على شركة Ekokem Oy Ab من فنلندا وشركة Veolia Environmental Services Technical Solutions, LLC من الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى النحو المفاد به سلفا، استجابة إلى الدعوة لتقديم العروض التي صدرت في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، تم التوصل بـ ١٤ عرضا بحلول موعد ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وخضعت العروض المؤهلة لعملية تقييم تقني وتجاري معمّقة قبل انتقاء المدير العام الشركتين اللتين سلمت إليهما العقود. ويمثل إتمام عمليات المناقصات خطوة هامة نحو إتمام تدمير الأسلحة الكيميائية السورية خارج أراضي الجمهورية العربية السورية.

١٢ - وفي ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٤، عُقدت مشاورات مع الجمهورية العربية السورية في ما يتعلق بتدمير ١٢ مرفق من مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية السورية المعلن عنها.

١٣ - وأجريت مشاورات غير رسمية بشأن اتفاق نموذجي يبيّن الترتيبات التي تحكم عمليات التفتيش الموقعي في المرافق التجارية التي تم انتقاؤها عملاً بالفقرة ٢٤ من القرار EC-M-34/DEC.1 التي ترعاها الدول الأطراف عملاً بالفقرة ٧ من القرار EC-M-36/DEC.2. وقد أقر المجلس في اجتماعه الثامن والثلاثين الاتفاق النموذجي (الوثيقة EC-M-38/DEC.1 المؤرخة بـ ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤). وبدأت الأمانة مفاوضات بشأن اتفاق من هذا النوع مع دولتين طرفين توجد بهما المرافق التجارية المنتقاة نتيجة لعملية المناقصات المبينة في الفقرة ١١ أعلاه، وسيمثل الاتفاق النموذجي أساساً لهذه المفاوضات. وسيستعان بالنموذج أيضاً بمثابة أساس للاتفاقات مع حكومتَي ألمانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في ما يتعلق بالمرافق التجارية التي ترعاها هاتان الدولتان الطرفان مباشرة والتي ستدمر بعض المواد الكيميائية في إطار المساهمات العينية التي أعلنت عنهما هاتان الدولتان الطرفان.

١٤ - وسبق أن أُفيد بأن الأمانة أعدت، وفق ما تقضي به الفقرة ١٣ من الوثيقة EC-M-34/DEC.1، مشروع اتفاق مرفق خاص بمرافق تخزين الأسلحة الكيميائية السورية، وقدمته إلى السلطات السورية لإبداء ملاحظاتها عليه.

الموارد التكميلية

١٥ - تقدم عدة دول أطراف مساعدتها في نقل الأسلحة الكيميائية السورية وترحيلها خارج سوريا وتدميرها، على غرار ما أُفيد به في التقرير الشهري السابق. وقدمت جميع المعدات التي طلبتها الجمهورية العربية السورية، سواء من خلال البعثة المشتركة أو في إطار ترتيبات ثنائية. وفي ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٤، وصلت سفينة MV Cape Ray إلى المنطقة. وإلى جانب نتائج عملية المناقصات المبينة في الفقرة ١١ أعلاه، تعني هذه المستجدات أن جميع العناصر اللازمة لنقل الأسلحة الكيميائية خارج أراضي الجمهورية العربية السورية وتدميرها لاحقاً قد غدت الآن جاهزة.

١٦ - وبلغ رصيد الصندوق الاستثماري الخاص بتدمير الأسلحة الكيميائية السورية ١٦ مليون أورو، بحلول تاريخ نهاية الفترة المشمولة بهذا التقرير. ووردت مساهمات من أستراليا، وألمانيا، وأيرلندا، وإيطاليا، وبلغاريا، وبولندا، وتركيا، والجمهورية التشيكية، وجمهورية كوريا، وسلوفاكيا، والسويد، وسويسرا، وفنلندا، ولكسمبرغ، ومالطة، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، ونيوزيلندا، وهولندا. ويشمل هذا الرصيد المساهمات التي قُدمت أول الأمر إلى أول صندوق استثماري أنشأته المنظمة من أجل سوريا، وتم تحويلها لاحقاً، جزئياً أو كلياً إلى الصندوق الاستثماري الخاص بالتدمير، بناء على

طلب الجهات المانحة. ويُرتقب أن ترد مساهمة إضافية من إيطاليا مقدارها مليوناً أورو، وأخرى من جمهورية كوريا مقدارها زهاء ٣٥٠.٠٠٠ أورو. وبالإضافة إلى ذلك، في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، وُقِع مع الهند اتفاق بشأن تبرع بزهاء ٧٣٦.٠٠٠ أورو. وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أعلنت حكومة كندا عن تبرع بزهاء ٦,٦ مليون أورو، في إطار خط للدعم يشمل مبلغاً آخر بقيمة ٥ ملايين دولار كندي لدعم عمليات التدمير على متن السفينة الأمريكية MV Cape Ray. وفي ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٤، سافر المدير العام إلى بروكسل للتوقيع على اتفاق يقدم بموجبه الاتحاد الأوروبي تبرعاً بقيمة ١٢ مليون أورو. وقررت الحكومة اليابانية أن تقدم إلى المنظمة والأمم المتحدة معاً مساهمة بقيمة ١٨ مليون دولار أمريكي (زهاء ١٣,٢ مليون أورو).

الخاتمة

١٧ - لقد أكدت الجمهورية العربية السورية من جديد على التزامها بإزالة برنامج أسلحتها الكيميائية في الوقت المناسب. وإن جميع عناصر خطة النقل والتدمير، بما في ذلك معدات الأمن الإضافية التي اعتبرتها الجمهورية العربية السورية ضرورية والسترات المصفحة لحماية حاويات الـ ISO، هي الآن جاهزة. وبذلك سيكون بالإمكان البدء فوراً في عملية نقل المواد الكيميائية من خلال سلسلة من الأنشطة التي من شأنها أن تسفر عن عمليات نقل كبيرة ومنتظمة.